



آخر المعلومات للأعضاء

تجديد المنظمة



معايير جديدة لزيادة المساءلة

سوف تؤدي مجموعة جديدة من المعايير المحاسبية المالية إلى تمكين المنظمة من تقديم صورة أوضح عن وضعها وأدائها في المجال المالي.

وتجدر الإشارة إلى إنه يجري اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عبر منظومة الأمم المتحدة وهي تشكل مشروعا من المشاريع ذات الأولوية في خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة.

وسوف تحسّن هذه المعايير عملية قياس الأوضاع المالية الحالية عن طريق تسجيل المعاملات الاقتصادية عند حدوثها وليس عند استلام المبالغ النقدية أو دفعها.

كما أنها ستساعد المنظمة على تحسين إدارة أصولها في مختلف أنحاء العالم، مثل المباني والمعدات المكتبية والسيارات.

وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيحل نظام محدث محل نظام المحاسبة الميدانية الحالي، مع اعتماد عمليات وأدوات جديدة لإدارة الأصول والسلع والخدمات في المكاتب الميدانية.

ويجري العمل حاليا على وضع تفاصيل هذا النظام.

ويقول السيد Nick Nelson، مدير قسم الشؤون المالية وأمين الخزانة "إن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطالب المنظمات بمعايير أعلى".

”وهذه المعايير هي أكثر اكتمالا وشفافية بكثير، وبالتالي ستؤدي إلى تحسين قدرتنا على رفع تقارير عن أدائنا إلى البلدان الأعضاء“.

”وسيشكل وضع نظام جديد للمحاسبة الميدانية عنصرا حيويا في ضمان اتباع نهج أكثر وضوحا وكفاءة ويمكن إدارته بالنسبة للمكاتب الميدانية“.

”ومن شأن هذه التدابير أن تمكن الأعضاء ومجتمع المانحين من الشعور بثقة أكبر في الخدمات التي تقدمها المنظمة“.

ومن المقرر اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام 2012، لإتاحة ما يكفي من الوقت للتخطيط والتدريب بشكل دقيق قبل الانتقال إلى التطبيق.

وللمزيد من المعلومات عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، [اضغط هنا](#)

التدابير المتخذة يمكنها المساعدة على تقديم خدمات أفضل

إن إصلاح النظم الإدارية والتنظيمية في المنظمة جاري على قدم وساق بهدف تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تقديم خدمات أفضل إلى البلدان الأعضاء.

وتتدفق التغييرات الصادرة عن التوصيات الواردة في التقييم الخارجي المستقل والاستعراض المفصل بهدف الحد من البيروقراطية وتبسيط العمليات وزيادة تفويض السلطات.

وفي الوقت الحالي، ينصب تركيز مجالات زيادة التفويض الإداري وتمكين المكاتب الميدانية على المسائل المتعلقة بالمشتريات وخطابات الاتفاق.

وتقول السيدة Theresa Panuccio، وهي رئيسة مشروع: ”نحن نرى التقييم الخارجي المستقل فرصة لزيادة كفاءة العديد من العمليات، وجعل عملنا من خلال ذلك أكثر فعالية، حتى يتسنى الوصول بشكل أفضل إلى البلدان الأعضاء“.

وتجدر الإشارة إلى أن المشتريات هي أحد المجالات الرئيسية للإصلاح. ويمكن لتفويض مزيد من السلطات للمكاتب الميدانية في شراء السلع أن يعني تقديم المنظمة لخدماتها إلى الدول الأعضاء بوتيرة أسرع، نظرا إلى شراء السلع إما محليا أو إقليميا.

كما أن تفويض السلطات لخطابات الاتفاق على مستوى الشعب والمكاتب الميدانية يهدف إلى جعل عملية الموافقة أكثر كفاءة مع ضمان الشفافية في الوقت ذاته.

وتختتم السيدة Panuccio قائلة: ”يكمن الهدف من وراء ذلك في تمكين اتخاذ القرارات بطريقة أسرع في الميدان، مع ضمان تطبيق تفويض السلطات بشكل صحيح وكفالة خضوع الموظفين القائمين على اتخاذ تلك القرارات للمساءلة“.

Members-Update@fao.org؟ مقترحات؟ اكتب إلى